الاستهداف الاسرائيلي للقوات الدولية "يونيفيل"في جنوب لبنان

فرض واقع جديد خارج القرار 1701

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف قوات "يونيفيل" جنوب لبنان، حيث أطلق منذ ايام قذيفة مدفعية على المدخل الرئيسي لمركز القيادة بالناقورة، بينما استهدفت دبابة ميركافا أحد أبراج المراقبة على الخط العام الذي يربط صور بالناقورة، مما أسفر عن إصابة جنود من الكتيبة السريلانكية وتسبب في أضرار بمدخل المركز. وتزامن هذا الاستهداف مع ما دعا إليه السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون بنقل قوات "يونيفيل" جنوب لبنان لمسافة 5 كيلومترات شمالا "لتجنب الخطر" بسبب تصاعد القتال بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

كما يأتي الاستهداف بعد أقل من 48 ساعة على هجمات سابقة، تعرضت فيها مواقع "يونيفيل" لضربات مماثلة أدت إلى تعطل بعض معدات المراقبة وإصابة اثنين من عناصرها في انفجارين قرب نقطة مراقبة حدودية، محذرة من تعرض قواتها لـ"خطر شديد". وقالت يونيفيل في بيان "إن ما حدث يشكل تطوراً خطيراً" وأكدت ضرورة ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، واحترام حرمة المباني الأممية في جميع الأوقات "كما أن أي هجوم متعمّد على جنود حفظ السلام يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وقرار مجلس الأمن 1701".

لابد من الاشارة هنا إلى حجم الانتهاكات الاسرائيلية للقرار 1701 منذ تاريخ اقراره في 2006، وهذا دليل اضافي على عدم التزام هذا الكيان الصهيوني بالقرارات الدولية، وما يقوم به اليوم هو استكمال لسياسة الضغط التي يمارسها الكيان الصهيوني على القوات الدولية لجعلها أداة تخدم مشروعه الاحتلالي وتغطي على جرائمه وانتهاكاته المستمرة.

يمكن سرد هذه الانتهاكات والاختراقات للقرارا 1701 منذ اقراره في 2006، وهي خروقات كثيرة ومتنوعة سجلتها القوات الدولية على مراحل متعددة ومنها:

- ازدياد حدّة التوتر الناجم عن الانشطة الاسرائيلية على طول الخط الازرق، ولا سيما في عديسة وميس الجبل (القطاع الشرقي)، وفي عيترون (القطاع الغربي).

- أنشطة جيش الاحتلال الاسرائيلي شمال السياج التقني في منطقة يتحفظ فيها لبنان على الخط الازرق بالقرب من مسكافعام/عديسة.
- انتشار قوات الاحتلال الاسرائيلي واتخاذه مواقع تكتيكية في مواجهة مباشرة مع الجيش اللبناني وصوّبوا أسلحتهم عبر الخط الازرق.
- اطلاق قنابل مضيئة من مواقع مختلفة جنوب الخط الازرق باتجاه عيتا الشعب والضهيرة وياورن(القطاع الغربي) وميس الجبل وعرب اللويزة(القطاع الشرقي).
- اطلاق النار من قبل جيش الاحتلال الصهيوني على مواطنين لبنانيين (رعاة) في احداث متفرقة ومستمرة عبر الخط الازرق بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي) في منطقة لا تحمل علامات الخط الازرق.
- الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على سيادة الاراضي اللبنانية.
- زيادة حالات تصويب الاسلحة عبر الخط الازرق ولا سيما في عديسة وميس الجبل وفي عيترون.
- تصويب جيش الاحتلال الصهيوني اسلحته بوجه القوات الدولية (يونيفيل) المتكرر منذ 2008 ومسجّل في عدة حوادث.
- انتهاك الكيان الصهيوني للمجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا(وهو انتهاك واضح للقرار 1701) وللسيادة اللبنانية. تسجيل القوات الدولية لمتوسط يومي قدره 3.7 انتهاكات للمجال الجوي (مسجل في 2020) بمعدل 11 ساعة تحليقا يوميا وقامت الطائرات المسيرة من دون طيار بنحو 76% من تلك الانتهاكات. أمّا الانتهاكات الباقية فقامت بها طائرات مقاتلة او طائرات غير محددة النوع.
- لسنوات طويلة منذ اقرار القرار 1701 في 2006 إلى ما قبل طوفان الاقصى في تشرين الاول اكتوبر 2023، واستمرار الانتهاكات بعد ذلك.
- لم يلتزم الكيان الصهيوني بشروط القرار 1701.
- انتهاكات مستمرة للمجال البري والبحري والجوي اللبناني وللسيادة والامن القومي للدولة اللبنانية.
- اعتداءات متكررة على القوى الحدودية وعلى المواطنين (الرعاة) والعاملين في المزارع من قبل جنود الاحتلال.
- استمرار احتلال الاراضي اللبنانية تلال كفر شوبا ومزارع شبعا والجزء المشالي من قرية الغجر.
- انتهاكات واعتداءات مستمرة على الخط الازرق وتجاوز حتى على القوات الدولية.
- الضغط على القوات الدولية بكل الوسائل لكي تقف الى جانب الكيان وتغطي على انتهاكاته المستمرة بل تبررها في تقارير المراقبة التي ترفعها بشكل دوري لهيئة الامم المتحدة.

من هذا المنطلق ووفقا لمسار الانتهاكات الاسرائيلية المستمر للقرار 1701، وخطة الالتفاف على دور ومهام القوات الدولية، لابد من الاشارة إلى:

1. مخاطر استهداف القوات الدولية يونيفيل واهدافه.

2. **محاولة فرض دور جديد لليونيفيل في جنوب لبنان**
3. **تعديل مهام اليونيفيل ومشروع قرار فرنسي-امريكي جديد للبنان**
4. **الاستنتاجات**

1) مخاطر استهداف قوات اليونيفيل وأهدافه:

يبدو أن هناك مشروع خطير يحظر له الامريكي والاسرائيلي في هذا الاطار، حيث أنّ هناك نقطة محورية تتعلق بعمل قوات "يونيفيل" وفقًا للقرار 1701، وحيث كان من المفترض أن تُعهد للقوات الأممية مسؤولية منع الاعتداءات ومراقبة إطلاق النار، إلا أن دورها الحالي لم يستطع الحد من العدوان الإسرائيلي على لبنان، وبالتالي فـ"العدو اخترق القرار 1701، بل تجاوز ذلك باستهداف يونيفيل بشكل مباشر.

للتذكير يتضمن القرار 1701 الصادر في 11 آب/اغسطس 2006 البنود المتعلقة ب:

1. الدعوة إلى الوقف التام والفوري للأعمال القتالية، خاصة وقف جميع الهجمات التي يقوم بها حزب الله، ووقف إسرائيل عملياتها العسكرية الهجومية جميعها.
2. مطالبة الحكومة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة" اليونيفيل "بنشر قواتهما في مناطق الجنوب فور وقف إطلاق النار، مع مطالبة حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز مع بدء نشر القوات اللبنانية وقوات الأمم المتحدة.
3. بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية وممارسة سيادتها عليها وفق أحكام القرار 1559 والقرار 1680 لعام 2006، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، ومنع تداول الأسلحة أو استخدامها دون موافقة الحكومة.
4. تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق.
5. التأكيد الشديد في جميع القرارات السابقة ذات الصلة على سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا حسب اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل ولبنان والموقعة في مارس/آذار 1949.
6. دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية، وتسهيل طريق العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة الحكومة اللبنانية، والمساهمة في إعمار لبنان وتنميته.

7. مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة اتخاذ أي إجراء يخالف قرار وقف إطلاق النار، وقرار وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، والمرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، والعودة الطوعية للمشردين، ومطالبة جميع الأطراف بالالتزام والتعاون مع مجلس الأمن.
8. يدعو القرار إسرائيل ولبنان إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد يستند إلى العناصر الآتية:
- الاحترام التام للخط الأزرق وهو الحدود المعترف بها دوليا بين إسرائيل ولبنان، وضمان عدم حدوث انتهاكات من الطرفين.
-اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، وإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة، بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
-منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة الحكومة.
9. تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام في الأراضي اللبنانية والموجودة في حوزة إسرائيل.
10. يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود الرامية لتأمين الحصول على موافقات من حيث المبدأ من الأطراف المعنية على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل وفق ما ورد أعلاه.
11. يتوجب على الأمين العام وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة الصادرة في اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680 بعد الاتصال مع العناصر الفاعلة، ويتضمن العمل على نزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان، ومعالجة مسألة مزارع شبعا، وعرض مقترحات الحلول على مجلس الأمن خلال 30 يوما من صدور القرار.

عملت الولايات المتحدة ومن وراءها الكيان المؤقت على سلسلة من السياسات الضاغطة على الامم المتحدة والحكومة اللبنانية من اجل وقف مفاعيل القرار الحالية والمطالبة بتغييره مع توسيع مهام اليونيفيل وفق اجندة جديدة تخدم المصلحة الامنية الاسرائيلية على حساب المصلحة اللبنانية وأمن حدودها. رفضت الحكومة اللبنانية، كما المقاومة الاسلامية لحزب الله هذه المبادرات المشبوهة ويبدو ان الاسرائيلي باستهدافه اليوم لقوات اليونيفل ومراكزها في الجنوب، يسعى لفرض امر واقع جديد اما باجبار دول هذه القوات الممثلة في الامم المتحدة على قبول التعديلات والشروط الجديدة او الانسحاب نهائيا من الاراضي اللبنانية.

خطورة المشروع:

إنّ المشكلة تكمن في ما يريده الكيان المؤقت من "يونيفيل" الآن، حيث يبدو أن هناك "سعيا إسرائيليا مدعوما من الولايات المتحدة لإعادة صياغة دور هذه القوات بهدف توسيع نطاق عملها ليختلف عن ما ورد بالقرار 1701، وذلك من خلال إصدار قرار جديد في مجلس الأمن بموجب الفصل السابع أو تعديل القرار القائم بطريقة تؤثر على مهامها.

وفي هذا السياق، هناك إمكانية تغيير مهام قوات "يونيفيل" وجعلها تتجاوز مهمة المراقبة لتشمل الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، وربما الحدود السورية أيضًا. وفي حال تحقق ذلك، ستُمنح "يونيفيل" صلاحيات أكبر، مما قد يقود إلى تحولها لقوات غير محايدة أو متعددة الجنسيات، وهو ما يُعتبر بمثابة "احتلال جديد".

يشكّل هذا المشروع الامريكي-الاسرائيلي خطورة كبرى، حيث تحدث السفير الإسرائيلي بالأمم المتحدة عن ذلك بشكل واضح، مع وجود تحضيرات إسرائيلية لإعادة "يونيفيل" إلى مسافة 5 كيلومترات، حيث ستتزايد العمليات العسكرية. وفي الوقت نفسه، تُواصل الدولة اللبنانية الحديث عن تطبيق القرار 1701، معتقدة أن ذلك كافٍ لإعادة الوضع في الجنوب إلى ما كان عليه.

إنّ هذه المساعي تأتي في سياق واحد، حيث يعتقد البعض أن حزب الله قد ضعُف. ومع ذلك، لابد من الاشارة إلى أنّ ذلك سيتبين خلال الأيام المقبلة "عبر التصدي للتقدم والهجمات الإسرائيلية مما يمنع الكيان من تحقيق نصر، ويدل على أن رسم سياسة جديدة يجب أن يأخذ في الاعتبار ما تريده المقاومة في لبنان.

2) محاولة فرض دور جديد لليونيفيل في جنوب لبنان

يعتبر الكيان المؤقت أن قوات يونيفيل لم تؤدِّ الدور المطلوب منها ، وأن أحد الأهداف الإسرائيلية الرئيسية هو إنشاء منطقة عازلة، ويتوقع أن تُدار بطريقة لا تشمل وجود أي قوات بما فيها "يونيفيل" مما يعني أنها ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل، وبالتالي ستوجد القوات الأممية بالمنطقة التي تليها، مما يجعل الوضع أشبه بشريط حدودي يفصل بين الجانبين. وفي هذا السياق، فإنّ الإسرائيليين يسعون للضغط على "يونيفيل" التي حصلت على ضمانات عند قدومها إلى لبنان، حيث تتجنب هذه القوة الدولية المخاطرة بجنودها وعناصرها، مما يفسر المحاولات الإسرائيلية المتواصلة للضغط عليها لدفعها نحو التراجع. وإذا تحقق هذا، سيظهر الإسرائيليون وكأنهم من يسيطر على المنطقة.

في ظل هذا المشهد، يتجه الإسرائيليون نحو التصعيد، ويمكن فهم الخطط التي يسعون لتنفيذها، حيث إنهم وضعوا خطة احتلال تتطلب جهودًا مركزة من قواتهم ، ورغم استعدادهم لهذه الخطة، إلا أنها لم تحقق النجاح المنشود حتى الآن، بسبب التصدي والمواجهة التي فرضها المقاومون في مختلف المحاور على طول الحدود مع فلسطين المحتلة.

علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الخطة العسكرية، توجد خطة سياسية وأخرى إجرائية تهدف إلى إفراغ المنطقة من القوات الأممية ، وهو جزء من جهودهم المستمرة. ومع ذلك، لا يعني نجاحهم في تنفيذ هذه الخطط أنهم سيتمكنون من إزالة الحدود بشكل كامل، والمقاومة لا تدافع عن حدود جغرافية بل عن فكرة الدفاع عن الأرض.

إنّ كل خطوة عدوانية يقدم عليها "العدو" تأتي كجزء من خطته العامة وتخدم أهدافه الإستراتيجية، ويبدو من بين هذه الأهداف غير المخفية إعادة إنتاج واقع جديد على الحدود

اللبنانية الجنوبية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ترتيبات أمنية خاصة وصلاحيات معينة لقوات "يونيفيل".

إنّ العدو الإسرائيلي يحاول، من خلال استهدافاته العسكرية، توجيه رسائل متعددة، جزء منها موجه إلى الدولة اللبنانية، وجزء آخر إلى المؤسسات الدولية، وكأنه يقول بوضوح إنه لن يرضى إلا بالترتيب الأمني الذي يناسبه في هذه المنطقة. وهو مع ذلك، لا يزال يتصرف وكأنه في موقف المنتصر، ويحتاج إلى وقت إضافي ليعيد التكيف مع الوقائع الجديدة. فعلى الصعيد السياسي يرفع سقف مطالبه، وهو ما يظهر جلياً في الهجمات المستمرة التي يقوم بها.

المعروف عن العدو أنه عادة ما يرفع سقف توقعاته وتقديراته في حال تبني خطوات عدوانية واسعة، معتقدًا أن بإمكانه تحقيق الانتصار أو الوصول إلى أهدافه. وبناءً على ذلك، فإنّ الكيان المؤقت قد يحتاج إلى المزيد من الوقت ليصبح أكثر واقعية في التوصل إلى الترتيبات التي ستحكم الوضع الميداني جنوب لبنان.

3) تعديل مهام اليونيفيل ومشروع قرار فرنسي-امريكي جديد للبنان

يدور في الكواليس الدولية حديث حول سعي الادارة الامريكية وفرنسا للاعداد لمشروع قرار لوقف الحرب في لبنان وتشير تفاصيل هذا المشروع الى أنّ "مجلس الأمن إذ يذكر بجميع قراراته السابقة حول لبنان، وخصوصا القرارات 425 (1978) و520 (1982) و1559 (2004) و1680 (2006) و 1701 (2006)، وكذلك البيانات الرئاسية حول الوضع في لبنان، وإذ يعرب المجلس عن قلقه العميق من مواصلة التصعيد في الأعمال العدائية في لبنان وإسرائيل منذ هجوم حزب الله يوم 8 اكتوبر/تشرين الاول 2023، والذي تسبب في سقوط مئات القتلى والجرحى في الجانبين، وألحق أضرارا كبيرة بالبنى التحتية المدنية وأدى إلى نزوح مئات آلاف الأشخاص. وإذ يشدد المجلس على الحاجة إلى إنهاء العنف، وإلى معالجة عاجلة للأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة الحالية":

1- يدعو إلى وقف كامل للأعمال العدائية يستند -بشكل خاص- إلى وقف حزب الله فوراً أي هجمات ووقف إسرائيل فورا جميع العمليات العسكرية الهجومية.
2- يعلن تأييده لخارطة الطريق الدولية المُقتَرَحة من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا لإنهاء الحرب وحل الازمة السياسية في لبنان بما في ذلك اعادة تكوين السلطات من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة مستقلة من الحياديين واجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة خلال 60 يوماً تراعي تداول السلطة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة وبما يحقق التزام لبنان بموجبات تنفيذ هذا القرار وسائر القرارات ذات الصلة.
3- يعيد تأكيد دعمه القوي للاحترام الكامل للخط الأزرق.

4- يعيد أيضا تأكيد دعمه القوي لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود الدولية المعترف بها، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية بتاريخ 23 مارس/آذار 1949.

5- يدعو الأسرة الدولية إلى اتخاذ خطوات فورية لمد يد المساعدة المالية والإنسانية إلى الشعب اللبناني، بما في ذلك عبر تسهيل العودة الآمنة والمتدرجة للنازحين، وتأكيد وضع المطارات والمرافئ تحت سلطة الحكومة اللبنانية، ولأهداف مدنية بحتة قابلة للتحقق، ويدعوها أيضا إلى النظر في مساعدات إضافية في المستقبل للمساهمة في إعادة بناء وتنمية لبنان.

6- يشدد على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية بما يتطابق مع بنود القرار 1559 (2004) والقرار 1680 (2006) والبنود المرتبطة بذلك في اتفاق الطائف، وممارسة كامل سيادتها وسلطتها.

7- يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف نار دائم وإلى حل بعيد المدى على أساس المبادئ والعناصر التالية:

- الاحترام الصارم من قبل جميع الأطراف لسيادة وسلامة أراضي إسرائيل ولبنان.
- الاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الطرفين.
- ترسيم الحدود الدولية للبنان، خصوصا في المناطق حيث الحدود متنازع عليها أوغير مؤكدة، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا.
- وضع ترتيبات أمنية تمنع استئناف الأعمال العدائية بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة لأي كان، وخصوصا حزب الله، سوى تلك العائدة إلى القوات المسلحة والأمنية اللبنانية وللقوات الدولية المفوضة من الأمم المتحدة والمنتشرة في المنطقة.
- التنفيذ الكامل للعناصر ذات الصلة باتفاق الطائف وللقرارات 1559 (2004) و1680 (2006) والتي تتطلب نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة في لبنان خاصة حزب الله كي لا يكون هناك أي أسلحة أو سلطة لأي كان سوى للدولة اللبنانية.
- نشر قوة دولية في لبنان تتماشى مع الفقرة الحادية عشرة أدناه.
- فرض حظر دولي على بيع أو توفير الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى لبنان إلا بموافقة حكومته ومجلس الامن.
- إزالة القوات الأجنبية الموجودة في لبنان من دون موافقة حكومته ومجلس الامن لا سيما تشكيلات الحرس الثوري الايراني.
- توفير ما تبقى بحوزة إسرائيل من خرائط الألغام الأرضية في لبنان.

8- يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود الهادفة إلى ضمان موافقة حكومة لبنان وحكومة إسرائيل من حيث المبدأ على مبادئ وعناصر الحل البعيد المدى كما أدرجت في الفقرة السابعة أعلاه.

9- يطلب من الأمين العام أن يطور بالتنسيق مع الأطراف الدوليين الرئيسيين ومع الأطراف المعنيين، مقترحات لتطبيق البنود ذات الصلة في اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و1680 (2006)، بما فيها نزع السلاح وترسيم حدود لبنان الدولية، وبالذات في تلك المناطق حيث الحدود متنازع عليها أو غير مؤكدة، بما في ذلك التعاطي مع مزارع شبعا، وأن يقدم المقترحات إلى مجلس الأمن في غضون 30 يوما.

10- يدعو جميع الأطراف إلى التعاون خلال هذه الفترة مع مجلس الأمن والتوقف عن اتخاذ أي إجراء يتناقض مع الفقرة الأولى (أعلاه) بما يؤدي إلى تقويض البحث عن حل بعيد المدى والتأثير سلبا على دخول المساعدات الإنسانية إلى السكان أو على العودة الآمنة للنازحين، ويطلب من الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بالتطورات في هذا الصدد.

11- يعرب عن نيته فور تأكد مجلس الأمن من أن حكومتي لبنان وإسرائيل وافقتا من حيث المبدأ على مبادئ وعناصر الحل البعيد المدى كما ورد في الفقرة السابعة أعلاه، ورهن موافقتهما على ذلك، أن يأذن -في قرار لاحق يتبناه بموجب الفصل السابع من الميثاق- بنشر قوة دولية مفوضة من الأمم المتحدة لدعم القوات المسلحة والحكومة اللبنانية في إقامة بيئة آمنة وللمساهمة في تطبيق وقف نار دائم وحل بعيد المدى.

12- يطلب من قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) بمجرد وقف الأعمال العدائية، مراقبة تنفيذه وتقديم المساعدة اللازمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين وعودة آمنة ومتدرجة للنازحين.

13- يدعو حكومة لبنان إلى ضمان عدم وصول أسلحة أو مواد متعلقة بها إلى لبنان، من دون موافقتها وموافقة مجلي الامن. ويطلب من اليونيفيل مساعدة حكومة لبنان في ذلك.

14- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون أسبوع من تنفيذ هذا القرار وتقديم أي معلومات ذات صلة، في ضوء نية المجلس تبني قرار آخر، تماشياً مع الفقرة الحادية عشرة من هذا القرار.

15- يقرر المجلس أن يبقى متابعاً المسألة بفاعلية.

4) الاستنتاجات

فيما يتعلق بمشروع القرار المقترح لوقف الحرب بين لبنان والكيان المؤقت، اللافت أن هذا المشروع لا يقتصر فقط على وقف إطلاق النار، بل يجمع بين جملة قرارات دولية، ومبادرات سياسية، فيشتمل على وقف النار، وترسيم الحدود، وإنهاء الصراع الحدودي، وضمان عمل القوات الدولية، ونزع سلاح حزب الله، وتطبيق القرارات 1559، 1680، و1701، بالإضافة إلى الدعوة لتغيير جذري بالسلطة وتركيبتها، من خلال إنجاز تسوية سياسية وإجراء انتخابات رئاسية أو انتخابات نيابية مبكرة، يتم بعدها انتخاب رئيس وتشكيل حكومة من قوى سياسية جديدة أو من "التكنوقراط ."

باختصـار مشـروع قرار خطير الهدف منه السـيطرة على مسـتقبل لبنان السـياسـي والامني وحتى الاقتصـادي والاجتماعي وهذا يبدو ليس فقط تدخلا سـافر في الشـؤون الداخلية للدول وهو مبدأ اسـاسـي من مبادئ الامم المتحدة (قاعدة آمرة فاعلة)، ولكنه يتجاوز ذلك للتخطيط ولفرض شـروط لادارة البلاد وتقييدها والسـيطرة على مقدراتها ومكمن قوتها وحماية امنها القومي وهو المقاومة، ومحاصرتها وصولا الى فرض حظر على تعاملاتها وسياساتها.

واضـح أنّ الكيان المؤقت بقصـفه المتكرر على قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في لبنان، يريد إخراج هذه القوات من جنوب لبنان، بعد انتفاء الحاجة إليها. يبدو أنّ الكيان لا يريد وجود قوات تابعة للأمم المتحدة، ولديه سجل حافل بذلك، حيث سبق وقصف العديد من الممثليات والمنظمات الدولية، في غزة خاصـة وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين (اونوروا). كما بيّن الكيان أنّ القرار الأممي 1701 الذي طالب الاحتلال بتنفيذه قبل مدة أصـبح في عداد المنتهي، بعدما لم ينفذ من الطرفين. وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى أغسـطس/آب 2006 القرار 1701 الداعي لوقف حرب لبنان الثانية التي اندلعت يوليو/تموز 2006، وانسحاب حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني والسماح بنشر قوات الجيش اللبناني بالجنوب.

هناك قناعة تقول بأنّ الكيان المؤقت لا حاجة له إلى وجود قوات دولية على الاراضـي اللبنانية، وانها يجب ان تحيّد وتنسحب من المنطقة. يبدو أن الاسرائيلي يحاول ايضا استخدام الطريق الساحلي كمحور تقدم رئيسي في عملية التوغل البري داخل العمق اللبناني.

ربما المطلوب اليوم من الحكومة اللبنانية التريث والتصـرف بحكمة فيما يتعلق بالقرار 1701، الذي يبدو انه لم يعد له اي قيمة قانونية ولا استراتيجية ولا سياسية، بعد ان صرّح ناتنياهو بشكل واضح انه لن يحترم القرار، وانه لا يعنيه وجود قوات دولية على الاراضي اللبنانية، وان الضغط على هذه القوات باستهدافها بشكل مباشر الهدف منه ارباكها وطردها من الاراضي اللبنانية.

بالتاكيد أنّ ما تعده الولايات المتحدة الامريكية وفرنسـا داخل كواليس مجلس الامن من مشـروع قرار (باعتباره تطويرللقرار ، او ربما تجاوز للقرار 1701) كما يدعون، لن يكون قرارا عادلا، ولن يقدم الى لبنان ضـمانات تحفظ حدودها واقليمها البري والجوي والبحري من الانتهاكات الاسرائيلية. لذلك من الضروري الانتباه لخطورة المشروع المقترح وخلفياته واهدافه التي لن تخدم لبنان باي شكل من الاشكال وان الهدف الاساسي هو تقديم انتصار وهمي للكيان الصهيوني الذي فشل في تحقيق اهدافه.